

الحاكم والاحكام

حوادث السيارات

بسبب الاخطار التي يمرض لها ملحقو السيارات والمسؤوليات التي تقع على عاتقها وجدت في فرنسا شركات تأمين السائقين ضد الاخطار . يتم الاتفاق بين السائق والشركة بعقد تأمين يغطي شروضا معينة . وقد لوحظ ان بعض السائقين بعدمهون ابقاء الحوادث بكسرها من مزايا التعويض المتفق عليه .

وقد تمت قضية في فرنسا من هذا القبيل وفيها كما يأتي :

في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٣ ركب احد جنود الجيش (حيارفه وسارها بسرعة . وفي اثناء سيره رأى ان يعزل السير ناحية اليمن . ولم يتحدث السرعة من اجل ذلك كما هو الواجب . ثم بدى الحرس . فقدمت السيارة بسرعة وليس له ان يفر . ووقع تحت العجلات والتف معها اعداد عدة امتار . وقد فر الحارس الى يارته ولم المداة عليه بالوقوف . وفي صباح اليوم التالي التي القبض عليه وحسن . وقد كلفه كدمة منه بحكمه . موت بليار اولاً ثم امام محكمة الاستئناف في سافون بتهمة قتل جديلاً وجرحه الحرب وحكم عليه بخمسة عشر شهراً بالسجن . وبلغت فريك غرامة ٣٠٠٠٠ فرنك . ثم ايدى دفع الارملة رجل اليه ليس المتقول ، ويترتب سوي قدره ٣٠٠٠٠ فرنك لان المتقول ، حتى يتبع من الرشد . وقد كان الحرفاني البالي مؤمناً عليه لشركة التأمين مبلغ ١٠٠٠٠٠ فرنك . ولما دخلت الشركة في التدمير . قدمت دفع البيع المدفق عليه في بولصة التأمين استناداً الى دفعين :

اولاً - سقط حق المؤمن عليه المتقاضي للالتزام بوجوب التحدد ببولصة التأمين لتقويمه وقوع الحادثة . لكن يرد على هذا القول ان الارملة اطلقت الشركة بوقوع الحادثة في ١٤ ديسمبر سنة ١٩٣٣ اذ ذكرت ان زوجها ذهب ضحيتها . والتسوية بولصة وقعت على (المؤمن عليه) والشركة من جانبها ردت على ذلك بان الزوجة العشة شخص خارج عن

رجل صالح إذا رجع هل يعود إناؤه من لؤده التي يوعى ذلك الرجل في (إشرار)
 حتى لو كانت تلك البت هي البتة أو البتة أمداً أو به كمال إن ذلك الطبيب يجرى
 بها إذا باح بالسوء إناؤه لأن من العترة مقدس وموصون وأمر الشاة من الريح الخرب لم
 يجوز له إناؤه ذلك السوء بتأخير اغشاء الأوبى إلا أنه يجازى على لؤده وإناؤه بطول المادة
 (٢١٥) (الصفة المذكورة) وقد حدثت حادثة في بلاد الأناضول كانت فيها رجل ذلك الاشكال
 واليك البيان: دعي طبيب لدواء مأثور في أحد موالف القطرات الخشبية (محطة)
 فبين له بعد فحص الملقح است الرجل يصرع في يوم ساهين أو أكثر فاحترق الطبيب
 في امره وأصبح بين ياملين مشاعدين لما أن يطلع ذلك السر بوقاف من وقوع اصطدام
 بين الطائفتين يؤدي إلى خال القوس الدائمة بسبب الدوالي القوي يتوقى على ذلك المأثور
 إناؤه الصرعة ولما أن يمرض يفسد إلى الحياء للخطر في المادة ٢٢٥ وذلك فادبرج القضية
 على بساط البت في حريدة طيبة مطاعة فمستد واستوضح الأطباء لما يجب عمله بذلك
 الشأن فكتبت الحدة الطبية إلى أحد محال الذين التزم من مستطاعة رأيه فيما يجب عمله
 واتخاذ به من المنعوت حة فاجلها فاللأ الرجل هذه القضايا يوم يادع في ذي إلى
 اغشاء الشراكات التي يجب عليها أن لا تستخدم مأثور في داخلها إلى معابته من قبل اغشاءها
 ووافقتهم على استخدامها ومن هنا دفع أن العالم في الشهر لم يجوز إناؤه السر الطبيب الذي
 دعي لدواء ذلك المأثور ثم إن القوانين العنانية كس على عاراة الذين يقدمون على اغشاء
 الصفة من الاعباء وتجرم وأما القوانين الأوروبية فانها تعيهم من الجرائم إذا اضطروا
 على إناؤه الأمر يلقى المصير الحلي

— بحجة الأشرطة —

وسبكي وصرف ددني
 روزوف الأوبى